مستوى الرفاه الإنساني

تمهيد

ناقشنا في الفصلين السابقين الوضع النسبي للنساء في البلدان العربية على محوري اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها، باعتبارهما محددين أساسيين للرفاه الإنساني في منظور التنمية الإنسانية. ويعنى هذا الفصل بتشخيص حال النساء في جوانب مختلفة من الرفاه الإنساني في البلدان العربية.

تضاريس الفقر والنوع الاجتماعي

على الرغم من ضعف قواعد البيانات، وحسب دراسة خلفية شملت خمس دول عربية (الأردن وتونس ومصر والمغرب واليمن)، لا يقوم دليل على "تأنيث الفقر"، أي معاناة النساء لمستوى أعلى من الفقر، مُعَرَّفاً بدلالة قلة الدخل والإنفاق، وهو الأسلوب التقليدي لقياس الفقر (علي عبد القادر علي، ورقة خلفية للتقرير).

غير أن تعريف الفقر بدلالة الحرمان من اكتساب القدرات البشرية ومن توظيف القدرات البشرية المكتسبة، وفي اكتساب مكونات الرفاه الإنساني، وهو الأنسب في سياق مفهوم التنمية الإنسانية، يبين أن النساء يعانين مستويات أعلى من "الفقر البشري" الذي يعنى بقياس الحرمان من أبعاد مقياس التنمية البشرية الثلاثة: الصحة والمعرفة والدخل.

لقد تبين، في الفصل الثاني، الحرمان النسبي الأكبر للنساء من اكتساب القدرتين البشريتين الأساس: المعرفة، من خلال التعليم؛ والصحة بالمعنى الإيجابي الشامل.

وعلى محور توظيف القدرات البشرية، في ميدان النشاط الاقتصادي، اتضح أن النساء تعاني معدلات أعلى من البطالة، كما يتعرضن لمخاطر فقدان العمل بمعدلات أعلى في ظروف الانكماش، لا سيما في القطاع الخاص كبير الحجم، ولا يستفدن من خلق فرص العمل الجديدة بالدرجة نفسها كالرجال في حالات الانتعاش الاقتصادي.

وتعاني النساء المشتغلات من انخفاض نسبي في عوائد العمل مقارنة بنظرائهن من الرجال. ويزداد التفاوت في القطاع الخاص، حيث يتسم التوظف في الحكومة وقطاع الأعمال العام بدرجة أعلى من احترام القيد القانوني على المساواة في عوائد العمل.

الفقر ونوع رئيس الأسرة

يوجب التحليل المدقق التفرقة بين نوعين من رئاسة النساء للأسر. الرئاسة النسوية القسرية، بسبب الترمل أو الانفصال أو الهجر، والطوعية لأسباب مثل الهجرة للعمل، على الرغم من وجود رئيس رجل للأسرة، قانوناً.

ويبين التحليل التفصيلي أن الأسر التي ترأسها نساء لا تمثل بالضرورة أفقر الفقراء. بل إن بعض الأسر التي ترأسها نساء يحتل مكانة أفضل على بعض مؤشرات الرفاه الاجتماعي، بما فيها الدخل والثروة، خاصة في حالة الرئاسة النسوية الطوعية. ولكن الغالبية العظمى من الأسر التي ترأسها نساء، قسراً، تظهر أفقر من أقلية الأسر التي يرأسها رجال غير متزوجين.

انتشار الفقر وإضعاف النساء

ولكن حيث لا توجد شواهد تطبيقية تؤيد أطروحة تأنيث الفقر، يمكن التصدي لموضوع تأثير انتشار الفقر على إضعاف النساء باستخدام مؤشرات الفقر التجميعية على أنها ممثلة لانتشار الفقر في أوساط النساء.

ولمحاولة تقصي أثر انتشار الفقر على تمكين النساء، تم بناء نموذج للانحدار بين "مؤشر تمكين النوع الاجتماعي" كمتغير معتمد (يرجى تفسيره) وبين كل من مؤشر تعداد الرؤوس (مستوى انتشار الفقر) ومؤشر الفقر البشري كمتغيرات مفسرة، وذلك حسب المعلومات المتوافرة في تقرير التنمية

تعاني النساء مستويات أعلى من "الفقر البشري" الذي يعنى بقياس الحرمان من أبعاد مقياس التنمية البشرية الثلاثة: الصحة والمعرفة والدخل

البشرية لعام 2004 (علي عبد القادر علي، ورقة خلفية للتقرير). وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن "مؤشر تمكين النوع الاجتماعي" توفر لأربعة أقطار عربية فقط، من بين 79 قطراً حُسب لها المؤشر، وهي البحرين (بمؤشر بلغت قيمته 0,395) والسعودية (0,207) ومصر (0,266) واليمن (0,123). وكانت أعلى قيمة للمؤشر قد سجلت، على الصعيد العالمي، للنرويج (0,908) وأدناها لليمن.

وفي ما يتعلق بتأثير فقر الدخل على تمكين النساء، تبين نتائج التحليل أن انتشار فقر الدخل يؤدي في المتوسط إلى إضعاف النساء (كما يعبر عنه مؤشر تمكين النوع الاجتماعي)، كما يؤدي إلى إضعاف النساء في مجال التمثيل في البرلمانات الوطنية، وفي مجال شَغْل الأعمال المهنية والفنية، وفي السيطرة على الموارد الاقتصادية، مقارنة بالرجل.

أما في ما يتعلق بالفقر البشري، فتبين نتائج التحليل أن انتشاره يؤدي في المتوسط إلى إضعاف النساء (كما يعبر عنه مؤشر تمكين النوع الاجتماعي)، وإلى إضعاف النساء في مجال شغل الوظائف العليا التشريعية والإدارية والتنظيمية، وفي مجال الأعمال المهنية والفنية. إلا أن نتائج التحليل لا تجد تأثيراً ذا قيمة إحصائية لزيادة انتشار الفقر البشري في الدول النامية على التمكين السياسي للمرأة كما تعكسه نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء.

يؤدي انتشار الفقر البشري في المتوسط إلى إضعاف النساء

تؤكد أشكال العنف التي تمارس ضد المرأة في البلدان العربية أن على المشرع العربي والحكومات العربية، إضافة للحركات الاجتماعية، بذل المزيد من الجهد والعمل لتحقيق الأمان والتنمية بمعناها الشامل

الانتقاص من الحرية الشخصية

مازال حق النساء في التمتع بالحريات الشخصية يواجه مجموعة من العوائق. إن مجرد الربط بين المرأة والحرية يثير القلق لدى البعض ويستنفر العادات والتقاليد. فباسم حماية المرأة أو بدعوى حماية "الشرف" يفرض البعض العديد من القيود على حرية حركة النساء ويأتي القانون ليشرع هذه القيود بدعوى الطاعة أحيانا أو بدعوى الدفاع عن "الشرف" أحيانا أخرى.

وتؤكد أشكال العنف التي تمارس ضد المرأة العربية أن على المشرع العربي والحكومات العربية، إضافة للحركات الاجتماعية، بذل المزيد من الجهد والعمل لتحقيق الأمان والتنمية بمعناها الشامل.

والحديث عن العنف[1] ضد النساء في البلدان العربية لا يعني غيابه عن باقي مناطق العالم. فهو مشكلة عالمية أصبحت مكافحتها جزءا من البرنامج الدولي لحقوق الإنسان. وقد توج المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان أعماله باعتماد الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة في كانون الأول/ديسمبر 1993. ويؤكد الإعلان في ديباجته على أن العنف ضد النساء مرتبط بالتحديد اللامتكافىء لمكانة كل من الرجال والنساء، ومن ثم، بكل أشكال التمييز التي تعيشها النساء، وأنه يمثل عقبة أمام تحقيق المساواة والسلم والتنمية، ويشكل انتهاكا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونص الإعلان على تحديد يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر يوماً عالمياً للقضاء على العنف ضد النساء في العالم.

الإطار 1-4

كمال درويش*: بمناسبة اليوم العالمي لإزالة العنف ضد المرأة (25 تشرين الثاني/نوفمبر 2005)

العنف ضد المرأة يدمر حياة المعتدى عليهن والمجتمعات التي يعشن فيها، كما يعوق التنمية. وبينما يصعب تقدير مدى انتشار العنف ضد النساء لأنه لا يبلغ عنه في أحيان كثيرة، تقدر منظمة الصحة العالمية أن ربع النساء في العالم يتعرضن للاغتصاب والضرب أو ممارسة الجنس قسرا خلال حياتهن. ولا يستطيع أي بلد أو مجتمع أن يدعي خلوه من العنف المنزلي، إذ يتجاوز حدود الثقافة، والطبقة، والتعليم، والدخل، والعرق، والعمر. فالنساء يتعرضن للعنف في محل العمل، وفي المنزل، وفي ظروف الصراع، وحتى أثناء وجودهن في رعاية الدولة. ومازال العنف ضد النساء حتى اليوم جريمة يُتغاضى عنها عالميا، وكثيرا ما يفلت مرتكبها من العقاب.

* المدير العام – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

1 الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة يعرِّف العنف في المادة 1 على أنه:" أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتب عليه أو يرجَّح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو النفسية. بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".

ما زال من الصعب مناقشة العنف ضد النساء في العالم العربي انطلاقا من البيانات الإحصائية[2] لأن مجرد الحديث عنه في بعض البلدان العربية يواجه مقاومة. وما زالت الدراسات الكشفية التي تمكن من رصد مظاهر العنف عبر المجتمعات العربية في بداياتها. وما يتوافر لدينا حتى الآن هو ما تنقله وسائل الإعلام من أحداث عنف، والعروض التي تلقى في ندوات عربية أو دولية، وتقارير المنظمات الحقوقية والنسائية، ومراكز استقبال النساء المعنفات. وتؤشر شهادات المعنفات، وإن لم تتداول في أرقام، على أن أهم خطوة لمناهضة العنف في العالم العربي هي محاربة إخفائه وفضحه، وشق غلاف الصمت المضروب حوله، سواء مورس في المكان العام أو المكان الخاص. ذلك أن استمرار الصمت يعني تكلفة غالية يتحملها المجتمع والأفراد والدول حتى وإن لم تنتبه بعد إلى ذلك. وفى الدرجة نفسها من الأهمية تبرز ضرورة نقل مجموعة من أشكال العنف والممارسات التمييزية التي تعودت النساء على تقبلها على أنها تصرفات طبيعية، من خانة السلوك المقبول إلى خانة السلوك المدان.

ومن حسن الحظ أن الجمهور العربي يتجه نحو إدانة جميع أشكال إيذاء النساء، بدنيا ونفسيا (إطار 4-2).

ما زال مجرد الحديث عن العنف ضد النساء يواجه مقاومة في بعض البلدان العربية

أنواع العنف ضد النساء في العالم العربي

جرائم الشرف

إن قتل المرأة على خلفية الإخلال بالشرف عادة قبلية قديمة ما تزال تمارس في الكثير من المجتمعات المحلية العربية مثل الأردن والعراق

إن أهم خطوة لمناهضة العنف في العالم العربي هي محاربة إخفائه وفضحه

قتل المرأة على خلفية الإخلال بالشرف عادة قبلية قديمة ما تزال تمارس في الكثير من المجتمعات المحلية العربية

الإطار 4-2

رأي الجمهور في مسائل نهوض المرأة، أربعة بلدان عربية، 2005

الرأي في أن لا تتعرض المرأة للإيذاء البدني من الرجال

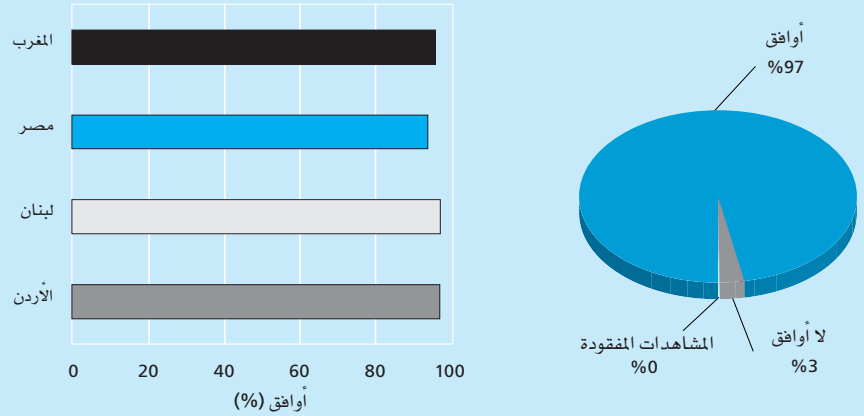

الرأي في أن لا تتعرض المرأة للإيذاء النفسي من الرجال

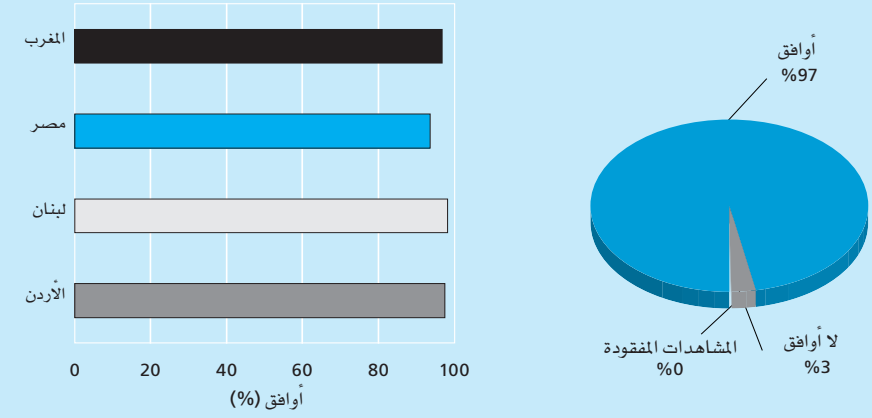

2 أكدت المادة الرابعة من الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد النساء أن على الدول التي تدين العنف أن تساند الأبحاث وتجمع البيانات وتصنف الإحصاءات المتعلقة بالعنف، وخصوصا العنف الأسري.

وفلسطين ولبنان ومصر. وهي جريمة قتل مع سبق الإصرار والترصد يرتكبها أب أو أخ أو زوج وربما ابن. وتقتل المرأة بذريعة حماية الشرف؛ وكثيرات منهن يقتلن بسبب عار تعرضهن للاغتصاب (الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، 17:2001). وما زال البعض في عدد من المجتمعات العربية ينظر للجاني وكأنه بطل مسح العار الذي ألحقته المرأة المقتولة بالأسرة. كما ترتبط العديد من حالات الانتحار بمسألة الشرف، حيث تجبر المرأة على قتل نفسها هربا من تحمل مسؤولية قتلها.

تشير الإحصائيات، على سبيل المثال، إلى أنه من أيار/مايو 2004 حتى آذار/مارس 2005، قتلت 20 امرأة في فلسطين إضافة إلى نحو 15 حالة شروع بالقتل على خلفية جرائم الشرف. كما تشير الإحصاءات الرسمية إلى قتل 20 امرأة سنويا في الأردن بالذريعة نفسها، وأحيانا بسبب أطماع الرجال في الحصول على ميراث أكبر على حساب النساء (اليونيفيم، 17:2005)، أو إخفاء اعتداء جنسي قام به أعضاء مقربون في الأسرة. كما سجلت منظمة "روان" جرائم شرف واجهتها النساء الكرديات في شمالي العراق (اليونيفيم، 140:2004).

وعلى الرغم من نجاح جهود بعض مؤسسات المجتمع المدني في إدخال تعديلات على قوانين العقوبات (في الأردن والجزائر ولبنان والمغرب) لتعامل جرائم الشرف كغيرها من جرائم القتل، فما زالت قوانين العقوبات في عدد من البلدان العربية تحمي القاتل وتمنحه عذرا مخففا. كما أن كثيراً من القضاة يستخدمون سلطتهم التقديرية لتخفيف الحكم على القاتل (انظر الفصل الثامن).

على الرغم من إدخال تعديلات لتعامل جرائم الشرف كغيرها من جرائم القتل، ما زالت قوانين العقوبات في عدد من البلدان العربية تحمي القاتل وتمنحه عذرا مخففا

قد تتحول الأسرة في مناطق متعددة من العالم العربي من ملاذ ومأوى آمن، إلى مكان يمكن أن تمارس فيه كل أشكال العنف

العنف المنزلي

ليس العنف المنزلي ظاهرة عربية محضة، فهو موجود ومُدان في مناطق شاسعة من العالم. لكن ما يزعج في بعض البلدان العربية هو الإصرار على إنكار وجوده[3].

وتدل الشهادات التي تلقى في الندوات والمحاكمات الرمزية على أن الأسرة في مناطق متعددة من العالم العربي قد تتحول من ملاذ ومأوى آمن، إلى مكان يمكن أن تمارس فيه كل أشكال العنف من ضرب وعنف جنسي على الزوجة؛ ومن تحرش جنسي إلى اغتصاب للإناث الطفلات من طرف البالغين الذكور.

وتقول مسؤولة مكتب الإرشاد الأسري في جمعية "نهضة فتاة البحرين": "إننا نستقبل كل أنواع حالات العنف الجسدي والمعنوي، وغالبه أسري. فالعنف الذي تتعرض له المرأة غير طبيعي. وهو أسلوب يحط من شأنها ومكانتها. والخوف كل الخوف أن تعتاد عليه ولا تقوى على مواجهته وكسر حاجز الصمت".[4]

وتركز منظمة العفو الدولية في تقرير حديث[5] تحت عنوان "دول مجلس التعاون الخليجي: المرأة تستحق الكرامة والاحترام"، على الأشكال المتعددة للتمييز التي تواجهها النساء في تلك الدول، وخصوصا العنف الأسري. ويرى التقرير "أن النساء اللواتي يعانين من العنف المنزلي القائم على النوع الاجتماعي غالبا ما لا يملكن أي خيار عملي باستثناء البقاء في المنزل والمجازفة بالتعرض لمزيد من العنف. وتسهم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن المواقف والمعاملة القائمة على التمييز في تعرض النساء للعنف" (زينب معادي، ورقة خلفية للتقرير).

كما تمارس أنواع أخرى من العنف على النساء تحت سمع الدولة وبصرها، كالعنف الممارس على النساء من جانب "المطوعين" في السعودية، أو من مجموعات دينية تتصب نفسها رقيبا وحسيبا على ملبس النساء ومسلكهن. وإضافة إلى ذلك، تعاني النساء من أشكال عديدة من العنف في أماكن

الإطار 4-3

منظمة الصحة العالمية: النساء لا يجدن ملاذا من العنف المنزلي

في دراسة أجريت في عشرة بلدان، تعرضت نسبة من النساء، تتراوح بين 15% في اليابان و 71% في إثيوبيا، للعنف الجسدي أو الجنسي من قبل رجل من الأسرة خلال حياتهن. وبلغ العنف أحياناً درجة من الشدة أدت معها إلى كسور في العظام وإضرار بالعيون.

والنساء أكثر عرضة للعنف من قبل من يقيمون في المنزل مما هو من الغرباء في الشارع. (لي يونغ ووك، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية).

ويفضي العنف المنزلي إلى نتائج مدمرة، لا للنساء اللواتي يقاسينه فحسب، ولكن أيضا لمن يشهدونه، خصوصا الأطفال. (ياكين إرتورك، مقررة الأمم المتحدة الخاصة حول العنف ضد النساء).

المصدر: وكالة "الأنباء الفرنسية"، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

3 كرد على تقرير منظمة العفو الدولية حول العنف ضد النساء الخليجيات، أكدت رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، ومن بعدها الكثير من الصحافيات عبر أعمدتهن أو تصريحاتهن للإعلام أن "حالات العنف فردية ولا ترقى لأن تصبح ظاهرة اجتماعية". غير أن "....الجميع في البحرين يعرف أن حالات العنف ضد النساء لا تسجل لا في مراكز الشرطة ولا في المستشفيات...." (منى عباس فضل، كاتبة بحرينية).

4 منى فضل. "بوابة المرأة". (2005). (تمت الزيارة في 10 نيسان/أبريل 2006).
http://www.womengateway.com/arwg/Qadhya+Almaraa/violence/atameez.htm

5 رقم الوثيقة MDE 2005/004/04 11 أيار/مايو 2005.

العمل، سواء تلك المتعلقة بالتحرش الجنسي أو الابتزاز مقابل لقمة العيش، وما يتبعه من فصل تعسفي في حالة الرفض. وتشير قلة البيانات إلى صعوبة تقدير حجم هذا الشكل الأخير من العنف.

الختان

يؤدي انتشار عادة الختان[6] في بعض البلدان العربية (جدول 4-1) إلى مضاعفات صحية خطيرة تختص بها المرأة. إذ قد تسفر عملية الختان عن الوفاة نتيجة النزيف الدموي أو تحدث ألماً شديداً أثناء إجراء العملية قد يفضي إلى صدمة عصبية. وهناك المضاعفات المؤجلة، مثل التهاب الجرح نتيجة غياب التعقيم، أو التسمم الدموي والتيتانوس القاتل، أو الالتهاب الكبدي الوبائي، أو مرض نقص المناعة. وهذه الإصابات قد تسفر بدورها عن اضطراب خطير في الجهاز البولي أو ضعف الخصوبة والعقم في بعض الأحيان، مع مصاعب في الولادة إذا تشوّه الجرح كثيرا.

كما أن غياب شعور اللذة أو الآلام الموضعية قد تفضي إلى فشل الحياة الجنسية الطبيعية. وعلى الرغم من تقديم العملية أحسن تقديم للفتاة، فإن آثارها النفسية لا يمكن إلا أن تكون سلبية متسببة في مشاعر الدونية الجنسية. ومما يزيد من صعوبة محاربة هذه الظاهرة، ارتفاع مستوى القبول الثقافي لها في بعض الأوساط. إذ تبين دراسة لاستطلاع الآراء في مصر سنة 2000 أن 80% من النساء اللواتي لهن بنات اعترفن أن الختان تم أو أنه سيقع، وفي هذا تحسن طفيف قياساً على استطلاعات الرأي لسنة 1995، حيث كانت النسبة يومها بين النساء اللواتي يعتزمن ختن بناتهن 87%. وقد أثبتت الدراسات في مصر أن من بين العوامل المسهلة لانتشار الختان ضعف المستوى التعليمي، والسكن في الريف، وخاصة المعتقدات الشخصية. فتبين الدراسة ذاتها أن ثمانٍ من عشر نساء في الريف يعتقدن أن الرجل يفضّل زوجة مختونة، بينما النسبة في المدن لا تتجاوز أربع نساء من عشر. ويتضح الطابع الثقافي للقضية عندما نرى هذه الظاهرة منتشرة عند الأقباط مثلما هي عند المسلمين، ولو بنسبة أقلّ (الزناتي وواي، بالإنجليزية، 2001).

يؤدي انتشار عادة الختان في بعض البلدان العربية إلى مضاعفات صحية خطيرة

في تطور إيجابي بما يخص حقوق النساء والأطفال، أيد مجلس الدولة، وهو أعلى محكمة إدارية في مصر، في 28 كانون الأول/ديسمبر 1997، قرار وزارة الصحة حظر ختان الإناث، الذي حكمت محكمة أدنى درجة ببطلانه العام السابق، إلا تحت رعاية طبية. ورأى مجلس الدولة أن ختان الإناث ليس حقاً من حقوق الفرد في الشريعة الإسلامية، لخلو القرآن والسنة من أي نص يبيحه. وخلص المجلس إلى أن إجراء عمليات الختان عمل غير مشروع، حتى لو تم بموافقة الفتاة أو أبويها. كذلك توجهت وزارة الصحة السودانية نحو إجراءات تمنع الختان.

العنف ضد النساء تحت الاحتلال

تتعرض النساء في الأراضي العربية تحت الاحتلال لأشكال من العنف تمارسها سلطات الاحتلال ضدهن.

تتعرض النساء في الأراضي العربية تحت الاحتلال لأشكال من العنف تمارسها سلطات الاحتلال ضدهن

وفي العراق، شهدت مدن عراقية وأحياء كاملة عمليات تهجير تعسفية لآلاف الأسر. كما أن عدم الإحساس بالأمن فرض على المرأة عدم

جدول 4-1

انتشار الختان بين النساء، حول العام 2000

البلد	السنة	النسبة المئوية
جيبوتي		%98
الصومال		%98
مصر	2000	%97
السودان	1990	%89
اليمن	1997	%23

المصدر: منظمة الصحة العالمية http://www.emro.who.int/rhrn/part5.htm (5 نيسان/أبريل 2006)

6 يتخذ تشويه الأعضاء التناسلية أشكالا متعددة في مختلف البلدان. ومن ذلك الإزالة الجزئية أو الكاملة للبظر، أو إزالة البظر بكامله وقطع الشفرتين، وفي بعض الحالات القصوى إزالة كل الأعضاء التناسلية الخارجية وخياطة جُزأيّ الفرج، مع ترك فتحة صغيرة لمرور البول أو الدم. ويجرى هذا التشويه عادة دون تخدير، مع احتمال مضاعفات صحية منها الآلام الحادة التي تصاحب التبول والحيض والاتصال الجنسي. ويؤدى قطع الأعضاء الجنسية إلى الوفاة لدى بعض الفتيات بسبب النزيف أو الالتهاب ("المساواة الآن"، مواقف المرأة، 1. 20 حزيران/يونيو 2001).

الإطار 4-4

التمييز ضد المرأة تحت الاحتلال في فلسطين

ينتهك كل من الاحتلال والجدار حقوق المرأة على نحو متفاوت. فالنساء الفلسطينيات يتعرضن للتحرش والتخويف والأذى بشكل روتيني على أيدي الجنود الإسرائيليين عند نقاط التفتيش والبوابات. وهن يتعرضن للإهانة أمام أسرهن، وللعنف الجنسي من قِبل الجنود والمستوطنين. وهناك ما يقرب من 120 امرأة فلسطينية سجينة، 11 منهن رهن الحجز الإداري، أي أنهن محتجزات دون توجيه تُهم إليهن أو محاكمتهن. وتتعرض السجينات للعنف الجنسي وهن قيد التحقيق ورهن الاحتجاز. إضافة إلى ذلك، تثير أحوال السجون القلق حول صحتهن ورفاههن. والقيود المفروضة على حرية التنقل من جراء الاحتلال تعوق بشدة حصول الفلسطينيات على التعليم وخدمات الرعاية الصحية. وتحد القيود المفروضة على حرية التنقل من الفرص المتاحة للمرأة لتحقيق الاكتفاء الذاتي ومن عدد النساء اللاتي يسعَيْن إلى الحصول على تعليم رسمي أو وظيفة .... وقد تردت صحة المرأة نتيجة عدم قدرة النساء على الوصول إلى المراكز الصحية. وتتعرض النساء الحوامل لأخطار صحية حين ينتظرن لفترات طويلة عند نقاط التفتيش. وقد وقع عند هذه النقاط عدد من الولادات غير الآمنة التي أسفرت عن وفاة الأم والمولود معا. ومنذ بدء الانتفاضة الثانية في آذار/مارس 2004، وضعت 55 فلسطينية أطفالهن عند نقاط التفتيش، وولد 33 طفلا ميتا، إما بسبب التأخير أو لرفض السماح للنساء بالوصول إلى مرافق الخدمات الصحية.

وقد ثبت أن البطالة والفقر الناجمين عن الاحتلال يسفران عن حدوث الطلاق ووقوع حوادث العنف المنزلي. ويهدف القانون الإسرائيلي للجنسية والدخول إلى إسرائيل الصادر في عام 2003 إلى الحيلولة دون لم شمل الأسر عندما يكون أحد الزوجين مقيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونتيجة لهذا القانون، يعيش الآلاف من أفراد الأسر المتضررة منفصلين بعضهم عن بعض دون أن تتوافر لهم أي وسيلة قانونية للم الشمل. والطريقة الوحيدة للحفاظ على وحدة الأسرة هو الإقامة غير القانونية في إسرائيل في خوف دائم من التحقيقات والطرد.

ويلقي هذا الوضع بعبء هائل على كاهل المرأة الفلسطينية، وبالتالي على حالتها النفسية. وهذا القانون الذي لا يُطبق على المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا على الإسرائيليين اليهود المتزوجين بأجانب، يرسي دعائم نظام تمييزي على أساس الأصل القومي ويستهدف الفلسطينيين دون غيرهم.

المصدر: دوجارد، المقرر الخاص لحقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة، بالإنجليزية، 2005.

يرتبط وضع المرأة العربيّة في البوادي والأرياف، تاريخيّا، بأوضاع الفئات والمجتمعات والمناطق المستضعَفة والمهمّشة. وهو الوضع الأكثر فقراً وبؤساً واضطهاداً والأقلّ حظّا وإمكانيّات وتنمية

خروجها من المنزل، والغياب عن العمل. وتعرضت السجينات في سجن أبو غريب إلى خروقات وانتهاكات مختلفة مثل الاغتصاب والإذلال، مما دفع بعض اللواتي أطلق سراحهن إلى الانتحار. وقتل بعضهن بيد قريب محواً "للعار". كما تم اعتقال النساء كرهائن من أجل إجبار ذويهن من الرجال على تسليم أنفسهم أو الادلاء باعترافات بحق المقاومة في العراق المحتل (هيفاء زنكنة، القدس العربي، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2005).

المرأة في الفئات المستضعفة في البلدان العربية

المرأة في البوادي وفي الريف المهمّش

يرتبط وضع المرأة العربيّة في البوادي والأرياف، تاريخيّا، بأوضاع الفئات والمجتمعات والمناطق المستضعَفة والمهمّشة. وهو الوضع الأكثر فقراً وبؤساً واضطهاداً والأقلّ حظّا وإمكانيّات وتنمية. فكلّ معطيات المشهد البدوي والريفي العربي تؤكّد سلبيّة وضع المرأة، وتراكم صعوباتها وتحدّياتها المرتبطة بظروف استثنائيّة[7]، وبمعطيات وعوامل تحكمها طبيعة الفيافي والصحارى القاسية، والحراك المضني للبحث عن أسباب العيش بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويضمن حدّا أدنى من الاجتماع البشري (عبد الجبار الراوي، 1972: 223). وهذا الحد لا يبتعد كثيرا عمّا ضبطه ابن خلدون منذ القرن الخامس عشر الميلادي.[8]

فالبوادي والأرياف العربيّة، على امتدادها الموحش واحتكاكها الضعيف بالمدنيّة الحديثة، مازالت تحكمها عوامل العصبيّة الأسريّة والقرابة الدمويّة والولاء لسلطة القبيلة وهيمنة الأعراف والتقاليد والشعائر، في ظلّ اقتصاد مرتبط بالأرض والماشية والمناخ والصناعات البسيطة. وتعود هذه الظواهر كلّها إلى منابع وعلاقات ذكوريّة لا تسمح للمرأة إلاّ بالمشاركة في بعض مظاهر النشاط المنحصر في مجال الإنجاب وخدمة الزوج والأسرة، والمشاركة في الأعمال الرعويّة والزراعيّة ضمانا للبقاء (نادية حجاب، 1988: 192).

تتعدّد التحديات والصعوبات التي تواجهها

7 من مظاهر هذا الاستثناء ندرة الإحصاءات والمعلومات الكميّة والنوعيّة عن المجتمعين البدوي والريفي، والمعلومات المصنّفة حسب النوع الاجتماعي، والدراسات العلميّة حول الفئات المهمّشة. (الأمم المتحدة – الإسكوا، 2005: 22، 71).

8 لم تستقطب البداوة في المجتمعات العربيّة إلاّ قدرا يسيرا من البحث التاريخي والاجتماعي، لذا يحتفظ تحليل ابن خلدون بمكانة خاصّة، باعتباره مرجعا في التفكير الخاصّ بالريف والبادية والقبائل. أنظر: (ابن خلدون، د.ت.) و(محي الدين صابر ولويس كامل مليكة، 1986) و(محمّد المرزوقي، 1980).

المرأة العربيّة في الأوساط البدويّة والريفيّة، وتتنوّع حسب سنّها ووضعها ضمن بنية اجتماعيّة معقّدة (محمّد حسن غامري، 1989:1). وهي تتعلّق بحقوق العيش الأساسيّة وما يتّصل بها من ضرورات الحياة، كالغذاء والسكن واللباس والتعليم والرعاية الصحيّة. فالمرأة تعاني منذ نعومة أظافرها من صعوبات الحصول على الحدّ الأدنى من لقمة العيش. وهي في بعض البلدان، كالسودان والعراق وموريتانيا واليمن، وفي مناطق الغبن الاجتماعي منها، تصارع الفاقة ونقص الغذاء، وأشكالاً عديدة من العنف (مركز المرأة العربيّة للتدريب والبحوث، 1998).

إنّ حياة المرأة في هذه المناطق مُهدّدة بسبب القصور الواضح في تأمين العيش اللائق والافتقار إلى الرعاية الإنسانيّة. وهي، في أفضل الحالات، تتلقّى بعض الخدمات الأوّليّة عن طريق القوافل الصحيّة التي نلاحظها في بعض بلدان الخليج العربي والمغرب العربي خاصة. وهي قوافل تخصّ في الغالب مجال الأسرة والفحص المجاني قبل الزواج والصحّة الإنجابيّة (الأمم المتحدة والإسكوا، 2005:27)، ولا تتوفّر على كلّ الاختصاصات الطبيّة الضروريّة لتأمين السلامة الصحيّة الشاملة، فتبدو وكأنّها، بالرغم من بعض المساعدات الطارئة أحيانا، مِنّةٌ من مؤسّسات الأنظمة الحاكمة وليست حقًّا إنسانيّا مكتسبا.

والفتاة في مثل هذه الأوساط محرومة من جُلّ الحقوق الأساسيّة، وبخاصة حقّها في التعلّم والمعرفة باعتباره عاملا مساعدا على تخليصها من الأوضاع التي فُرضت عليها. ففي الوقت الذي تتمتّع فيه مثيلتها الحضريّة بما توفّره لها – ولو نسبيّا – المؤسّسات والأجهزة من تعليم وشغل وترفيه تبدو مظاهره ونتائجه واضحة في تغيير وضعها، تتخبّط الفتاة في المناطق النائية في الحرمان، وتفتقر إلى أبسط المرافق والخدمات، ناهيك عن الجهل بحقوقها، ممّا يؤثّر سلبا على عافيتها البدنيّة والعقليّة والنفسيّة ويجعل معدّلَيْ توقّع الحياة عند الميلاد والقدرة البشريّة للحياة الصحيّة متدنِّيَيْن بصفة كبيرة لديها، مقارنة بتدنّيهما لدى المرأة العربيّة عامّة (مركز المرأة العربيّة للتدريب والبحوث، 2001:30).

وفي بعض البلدان، تؤخذ الفتيات من الأرياف إلى المدن قسرا لخدمة البيوت في وضع من الاستعباد والرقّ الجديد. وتلك علامة سوداء لحال التنمية الإنسانيّة في البلدان العربيّة كلّها.[9]

إنّ الفتاة العربيّة في الأوساط البدويّة والريفيّة المهمّشة محرومة حتى من ذلك القدر الكمّي من نشر التعليم الذي طال نسبيّا كلّ المجتمعات العربيّة. وهي في وضع من أميّة القراءة وجهل الكتابة ووسائل التعبير يهدّد كيانها وإنسانيّتها ويُديم اضطهادها، ولا يليق البتّة بما تتمتع به الإنسانيّة اليوم من نشر التعليم والمعرفة والتحرّر السياسي والاجتماعي على نطاق واسع.

وما يهدّد أكثر أوضاع المرأة العربيّة في البوادي والأرياف المهمّشة بمزيد من الفاقة والاحتياج والتدهور، هو غياب الإرادات والسياسات والخطط الاستراتيجيّة لمواجهة تلك الأوضاع جذريّا. ففي أفضل الحالات، تستغلّ الأجهزة الحاكمة الأوضاع الصعبة لاتخاذ بعض التدابير في شكل حلول وإعانات ظرفيّة تتمثّل في توفير بعض المرافق الأساسيّة المتعلّقة بالسكن والطرقات والماء الصالح للشراب، تحت عناوين وبرامج مختلفة[10]. ولا ترقى هذه الإجراءات إلى مستوى الحقوق المضمونة قانونا. وغالبا ما تُوضع مثل هذه البرامج في سياق الدعاية السياسيّة والولاء للأجهزة الحاكمة. وترتفع في أوساط الفتيات معدّلات مقاطعة التعليم والتسريح المدرسي المبكّر، مقابل الإسراع بالزواج والعمل الرعوي والزراعي، والانغلاق في بوتقة الاستغلال الذكوري للإناث (محسن التليلي، ورقة خلفية للتقرير).

تتعدّد التحديات والصعوبات التي تواجهها المرأة العربيّة في الأوساط البدويّة والريفيّة، وتتنوّع حسب سنّها ووضعها ضمن بنية اجتماعيّة معقّدة ... والفتاة في مثل هذه الأوساط محرومة من جُلّ الحقوق الأساسيّة خاصة حقها في التعلّم والمعرفة

المرأة في مناطق السكن العشوائي

لا توجد قاعدة بيانات علمية عن مظاهر العشوائيات في الدول العربية بصفة عامة، ووضع المرأة فيها بصفة خاصة. إلا أن الدراسات الميدانية في العديد من المناطق تشير إلى أن سكان المناطق العشوائية يتسمون بخصائص اجتماعية متدنية، تتمثل في انخفاض مستوى التعليم وانخفاض المهارات الفنية التي تجعل فرص عملهم محدودة للغاية. وينعكس ذلك على مجمل حياتهم. فلا تتوافر لهم فرص العمل، ولا المسكن الملائم. وتتسم الأسر في المناطق العشوائية بارتفاع نسبة

9 انظر العلاقة بين النوع الاجتماعي والفقر، وضرورة دراسة الأسباب الهيكليّة للفقر والتهميش والحرمان والعمل على إنقاذ النوع الاجتماعي من مصيدتها (دروي، بالفرنسية، 1990:40-41).

10 مثل برنامج القضاء على مناطق الظلّ باعتماد صندوق التبرّعات للتضامن 26-26 في تونس.

النساء العائلات لأسر. فبينما تبلغ نسبة النساء المعيلات لأسر 21% في مصر، ترتفع هذه النسبة في بعض المناطق العشوائية إلى ما بين 25–33% من إجمالي الأسر في تلك المناطق. ويعبر ارتفاع نسبة الأسر التي ترأسها نساء عن ارتفاع معدلات الطلاق والانفصال والترمل في مناطق السكن العشوائي. وتعتمد المرأة العائلة لأسرة على الإعانات والتحويلات النقدية أو العينية بصورة أكبر مما يعتمد مثيلها رب الأسرة الرجل (إقبال السمالوطي، ورقة خلفية للتقرير).

وتعيش المرأة في العشوائيات في ظل أشكال متعددة من المعاناة، تعبر عنها الظروف الاقتصادية والبيئية الصعبة التي تؤثر في العلاقات الأسرية والقدرة على السيطرة على الأبناء. كما تعاني المرأة في تلك المناطق نقصا في معرفتها بحقوقها وما يمكن أن تحصل عليه أو تتمتع به من خدمات. وهي، في الأغلب، لا تملك الأوراق الرسمية اللازمة للحصول على هذه الخدمات، كشهادة الميلاد.

وأخيرا، تعاني المرأة في تلك المناطق من بعض أشكال العنف، حيث لا تزال هناك نسبة كبيرة تمارس ظاهرة الختان لبناتهن، كما في مصر مثلا. كما أن نحو 8,13% من إجمالي النساء في الفئة العمرية (15–49 سنة) قد تزوجن قبل بلوغهن السادسة عشرة من العمر، وتعرضت نحو ثلث النساء المتزوجات للاعتداء الجسدي من أزواجهن ولو مرة واحدة خلال حياتهن الزوجية.

وعلى الرغم من أن العشوائيات تعاني من قصور في الخدمات بشكل عام، بما في ذلك الخدمات الصحية، إلا أن نسبة عالية من النساء يحجمن عن استخدام المتاح منها ويفضلن الطب الشعبي. ويفسر هذا السلوك الثقافة السائدة في العشوائيات باعتبارها ثقافة النازحين من الريف في معظم الأحوال.

تعيش المرأة في العشوائيات في ظل أشكال متعددة من المعاناة، تعبر عنها الظروف الاقتصادية والبيئية الصعبة التي تؤثر في العلاقات الأسرية والقدرة على السيطرة على الأبناء

المرأة العاملة الأجنبية الوافدة

وعلى الرغم من أن أوضاع المرأة العاملة الوافدة، عربية كانت أم أجنبية، قد تتشابه في بعض المناحي، إلا أننا في هذا الجزء نركز على الوافدة الأجنبية. فقد تزايد الاهتمام بالمرأة العاملة الوافدة خلال الفترة الأخيرة، وتصاعدت وتيرُته مع تزايد شكوى الأفراد والمنظمات الحقوقية الدولية وبعض الدول المصدرة للعمالة، من انتهاك دائم لحقوق العاملات المهاجرات، وتحديدا العاملات الآسيويات في قطاع خدمة المنازل في دول الاستقبال في المنطقة العربية.

وتختلف الدول العربية فيما بينها من حيث السمات العامة للعاملات الوافدات فيها. ففي حين تتشابه سماتهن في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث توزيعهن النوعي والمهني والإثني، تختلف الخصائص في الدول العربية الأخرى المستقبلة والمصدرة للعمالة، كالأردن ولبنان، عنها في الدول الخليجية. فالدول الخليجية تستقبل عمالة نسائية من الدول المتقدمة في الغرب، كما تستقبل عمالة نسائية من الدول النامية، أي من آسيا والدول العربية وأفريقيا. وهي في ذلك تستقبلهن لشغل كل الوظائف المعروضة على النساء، أي أنهن يشغلن مهناً عليا وأخرى دنيا في السلم الوظيفي. كما أنهن يشغلن مهناً مقبولة اجتماعيا وأخرى غير مقبولة. ومن ناحية أخرى، فإن التوزيع المهني للعاملات الوافدات يختلف من جنسية لأخرى. وبشكل عام، تتركز العمالة الوافدة من جنوب وجنوب–شرق آسيا في قطاع الخدمات، وبخاصة قطاع خدمة المنازل؛ بينما توجد في الإمارات، على سبيل المثال، عمالة نسائية أوروبية في قطاع البنوك؛ وتنتشر العمالة العربية عبر القطاعات، لاسيما التعليم والصحة.

قدر عدد الوافدات في منطقة الخليج العربي بنحو 7,3 مليون في عام 2002، فيما يقدر عدد العاملات منهن بحوالي المليون عاملة (جدول 4–2). وعلى الرغم من أن الإحصاءات المتوفرة لا تشير إلى مجالات عمل هؤلاء النسوة أو إلى جنسياتهن، إلا إن بالإمكان القول إن جلهن يعملن في قطاع الخدمات، وتحديدا قطاع الخدمات المنزلية الذي يكاد يستوعب قرابة 30% منهن (باقر النجار، ورقة خلفية للتقرير). وتعمل نسبة أخرى منهن في قطاع الخدمات الصحية والتعليمية، وفي الخدمات المصرفية، وفي الفنادق والمطاعم، وفي بعض الصناعات الغذائية والدوائية، وفي بعض المجالات الترفيهية. وباتت التجارة الجنسية تستوعب أعداداً متزايدة من العمالة النسوية المؤقتة الباحثة عن المردود المادي السريع والتي تأتي لبضعة أشهر أو ربما لأسابيع. وتكشف الصحف المحلية في الخليج بين فينة وأخرى عن إغارة الأجهزة الأمنية المحلية على بعض أوكار الدعارة، أو القبض على عصابات الاتجار في الرقيق الأبيض. وفي الغالب، يكون الداخلون في هذه التجارة من بعض الدول العربية، ومن الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفييتي، ومن بعض الدول في شرق آسيا وشرق أفريقيا.

جدول 4-2

العمالة النسائية الوافدة في العالم العربي، 2002

الدولة	عدد العاملات المهاجرات (بالألف)	النسبة من إجمالي القوة العاملة النسوية العاملة في الدولة
السعودية	426	%6,8
الإمارات العربية المتحدة	261	%4,8
الكويت	241	%71,5
عُمان	145	%79,2
البحرين	36	%1,4
قطر	38	%71,6

المصدر: أرقام مجمعة من باقر النجار، ورقة خلفية للتقرير.

خارج دول الخليج، يمثل الأردن ولبنان الدول الأكثر استيراداً للعمالة الوافدة. وتشير الدراسات القليلة المتوفرة، بالإضافة للمشاهدات العيانية، إلى أن قطاع خدمة المنازل يمثل الموظِّف الرئيس للعاملات الوافدات، وبخاصة من سريلانكا والفلبين، في كلا البلدين، وإن كان قطاع الفنادق والمطاعم والملاهي قد بدأ يستوعب أعداداً متزايدة من العمالة الوافدة في الأردن.

أوضاع العاملات في قطاع خدمة المنازل

يمثل قطاع خدمة المنازل الموظِّف الأكبر للعاملات الوافدات، لا في دول مجلس التعاون الخليجي فحسب، وإنما في بعض بلاد العسر العربية الأخرى، وتحديداً في الأردن ولبنان. وتتميز أوضاع هذا القطاع العمالي في عموم المنطقة العربية بالآتي:

- انخفاض الأجر. فمتوسط أجر العاملين في هذا القطاع قد لا يتجاوز 150 دولاراً في الشهر، وقد يقل في بعضها إلى ما دون المائة دولار. ويرتبط سلم الأجر في هذا القطاع بالجنسية، فهو ينخفض في حالة الإثيوبيات والسريلانكيات ليصل في بعضها إلى 95 دولاراً، وفي حالة بعض الفلبينيات يرتفع الأجر إلى 250 و 300 دولار في الشهر.
- عدم شمولهن بقوانين العمل. لا تغطي قوانين العمل العربية العاملات أو العاملين في الخدمة المنزلية، ولا يخضع الأجر لزيادة سنوية. كما أن العقد لا يعطي هؤلاء عطلاً أسبوعية أو سنوية مدفوعة الأجر.
- ليس في العمل المنزلي ساعات محددة للعمل. فالعمل المنزلي بالنسبة للخادمة قد يبدأ من الساعة الخامسة أو السادسة صباحا، ويمتد إلى ساعات متأخرة من الليل. وبشكل عام، فإن العمل في الخدمة المنزلية أقرب إلى حالة العمل في ظل الاستدعاء الدائم في أي لحظة.
- لا تتمتع العاملات في هذا القطاع بحرية الحركة والتنقل، فلا يسمح لهن بزيارة الأصدقاء أو الأقارب إن وجدوا، كما لا يسمح لهن بنسج علاقات مع الآخرين من أقرانهن خارج إطار الأسرة التي يعملن فيها. ولا يسمح لهن بالسفر إلا في الحالات القاهرة، كوفاة أحد الأقارب في بلد المنشأ، ويحتفظ الكفيل في الغالب بجواز السفر الذي لا يعطى للعاملة إلا يوم سفرها.
- يشتكي بعض العاملين في هذا القطاع من إيذاء جسدي ونفسي يتعرضون له من قبل سيد البيت أو سيدته. وقد يتسبب الأذى الجسدي أحيانا في إصابة هؤلاء بعاهات مستديمة أو في الوفاة. وتتناقل الصحافة المحلية قصصاً عن حروق يتعرض لها هؤلاء على يد أصحاب المنزل. وقد أفرزت هذه الحالة عنفاً مضاداً من قبل هؤلاء الخدم تمثل في قتل الخادمة لمخدومها أو في إيقاع الأذى بالقاصرين من أبناء الأسرة من الأطفال، أو التسبب في إتلاف ممتلكات الأسرة أو الأثاث المنزلي.
- الاعتداءات الجنسية. حيث تتعرض الخادمات إلى اعتداءات جنسية من قبل سيد البيت الذي يكون في الغالب كبيرا في السن، أو من قبل أحد أبنائه، أو أن يتم الاعتداء من قبل أحد الصبية العاملين داخل البيت: كالسائق أو الطباخ أو المزارع، أو من قبل أشخاص آخرين، أو أحيانا من قبل أحد الجيران أو أحد العاملين في محالٍّ بالحي.

إن المعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية لعاملات المنازل، خاصة إذا كنّ أجنبيات، ليست وصمة عار في جبين المجتمعات التي تسكت عليها فقط، ولكنها دليل أيضا على خلل عميق في القيم داخلها

إن المعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية لعاملات المنازل، خاصة إذا كنّ أجنبيات، ليست وصمة عار في جبين المجتمعات التي تسكت عليها فقط، ولكنها دليل أيضا على خلل عميق في القيم داخلها

الإطار 5-4

"خادمات" آسيويات يتعرضن للإيذاء من قبل مخدوميهم

• أصدرت محكمة في الأردن حكما بالسجن خمس سنوات على مواطن اغتصب خادمته السيريلانكية وحاول قتلها (جريدة "الأيام" الفلسطينية، 8 كانون الأول/ديسمبر 2005).

• **"كوسوما" تتعرض للإيذاء البدني**

روت الخادمة كوسوما قصة حياتها في احدى الدول العربية قائلة: "عندما سألت سيدة البيت الذي أعمل فيه دفع أجري بعد ثلاثة أشهر من الخدمة، انهالت علي رفسا وضربا بقضيب حديدي وعصي خشبية". وأضافت: "كانت في بعض الأحيان تمسك بحديدة ساخنة تحرق بها جلدي، أو تسخن سكينا وتضعها على جسدي". ولا تزال كوسوما تبحث عن السبب وراء معاملة سيدتها لها بهذه الطريقة من دون سبب يستوجب عقابها. وتقول كوسوما إن مستخدميها ضاقوا بها ذرعا، وقالوا لها إنهم سيذهبون إلى مخفر الشرطة وسيلقى القبض عليها. وبدل ذلك، وضعتها سيدتها على متن طائرة متوجهة إلى سريلانكا وهي تعلم أنها لن تتعرض أبدا لمساءلة القضاء بتهمة التعذيب.

لم يشفع للخادمة كوسوما أنها تبلغ من العمر 41 سنة. وتتذكر كوسوما عمليات الاغتصاب المتكررة التي تعرضت لها على يد ابن صاحبة العمل البالغ من العمر 18 عاما، وتقول: "وعندما حاولت مقاومته هددني بالقتل". وقالت: "رفعت شكواي إلى والدته، لكنها أجابت ببساطة: "سأعطيك حبوبا لمنع الحمل"، ثم انهالت علي ضرباً".

المصدر: إذاعة بي بي سي الصفحة الالكترونية– الأربعاء 23 شباط/فبراير 2005، من (منصف المرزوقي، ورقة خلفية للتقرير).

إن إرجاع الكرامة لعاملات المنازل قد لا يكون جزءاً منفصلا عن ردّ الكرامة لكل المواطنين الذين يتشفى بعضهم من الضيم الذي يلحقه بتعنيف من هو أضعف منه

ليست وصمة عار في جبين المجتمعات التي تسكت عليها فقط، ولكنها دليل أيضا على خلل عميق في القيم داخلها. إن إرجاع الكرامة لعاملات المنازل قد لا يكون جزءاً منفصلا عن ردّ الكرامة لكل المواطنين الذين يتشفى بعضهم من الضيم الذي يلحقه بتعنيف من هو أضعف منه. وقد أصبحت ظاهرة انتهاك حقوق العاملات القادمات من تايلاند وسريلانكا وغيرها من البلدان الآسيوية والأفريقية تستعصي على الإخفاء، بل بدأت تتخذ بعداً سياسيا يتبين في تداولها بين الدول. والأخطر من هذا أنها، علاوة على تأثيرها على رفاه نساء يعشن بيننا، تعكس أزمة قيم داخل المجتمعات العربية التي تتعامل مع بعض النساء الأجنبيات كما لو كن كائنات دونية تجتمع فيهن كل مكونات الدونية، أي صفة الأنثى، وصفة الفقير، وصفة الأجنبي.[11]

خاتمة

ينهي هذا الفصل الجزء الخاص بتشخيص حال المرأة في الوطن العربي، تمهيدا للنظر في جوانب السياق المجتمعي التي يمكن أن تفسر حالها في الوقت الراهن. وقد تبين من التحليل أن النساء يتعرضن لقدر من انتقاص رفاههن الإنساني لا يستقيم ومشروع للنهضة الإنسانية في الوطن العربي.

11 من التطورات الإيجابية في هذا الصدد إنجازات مشروع "حماية حقوق المرأة العاملة المهاجرة في الأردن" الذي ينفذه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، بالتعاون مع وزارة العمل الأردنية، بعمل عقد عمل موحد للعمالة المنزلية من غير الأردنيين. تتمثل أهمية العقد في بنوده التي تشمل: يوماً للراحة، الرعاية الطبية، التأمين على الحياة، ومكافأة نهاية الخدمة للعاملة. كما أصبح هذا العقد متطلباً أساسياً للحصول على إذن الإقامة وتصريح العمل. ويوفر هذا العقد قاعدة هامة لحماية حقوق المرأة العاملة الوافدة، كما يوفر الدعم المطلوب من الدولة المستضيفة، مُمَثلة بوزارتها وأجهزتها الأمنية، إضافة لدعم السفارات المعتمدة.